



الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

The social and solidarity economy and its role in achieving sustainable development

نبيل بنخدير¹، حجية مجال²

جامعة محمد الخامس، مخبر مجتمعات ترب تاريخ و تراث، كلية الآداب بالرباط، benkhadirnabil@gmail.com

جامعة الحسن الثاني، مخبر دينامية المجالات والمجتمعات، كلية الآداب بالمحمدية، moujalhajiba@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/06/02؛ تاريخ القبول: 2023/06/20؛ تاريخ النشر: 2023/06/25

ملخص:

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحد المواضيع التي بدأت تستأثر بأهمية بالغة داخل المنظومة الاقتصادية، وذلك لدوره الفعال في مواجهة الاختلالات والتناقضات التي يعرفها النظام الرأسمالي، وما يترتب عن ذلك من تفاوت واضح بين فئات المجتمع، حيث نجد فئة تستفيد بشكل واضح من التنمية وأخرى فقيرة تعاني من المشاشة ولم تستفد من هذه التنمية.

تشكل هذه الدراسة محاولة لفهم دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من أجل مواجهة التفاوتات المحلية في ظل الوضعية السوسيو اقتصادية المتدنية لفئة واسعة من المجتمع وذلك من أجل تحقيق جزء من العدالة المحلية والاجتماعية المنشودة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يلعب دورا مهما في تفعيل نظام اقتصادي ذو طابع اجتماعي مستديم أكثر احتراماً للإنسان والبيئة والمجال، من خلال مبادرات جماعية تركز على الاحترام والتضامن والمسؤولية بين أعضائها خدمة للمصلحة العامة وفق تدبير تشاركي وديمقراطي. كلمات دالة: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التنمية المستدامة، الديمقراطية، الجمعيات.

Abstract:

The social and solidarity economy is one of the themes that has begun to acquire great importance within the economic system, due

to its effective role in confronting the imbalances and contradictions experienced by the capitalist system, and the clear resulting disparity between groups in society, where there is one group that clearly benefits from development and another poor group that suffers from fragility and has not benefited from this development.

This study constitutes an attempt to understand the role of the social and solidarity economy in achieving sustainable development, in order to confront spatial disparities in the face of the low socio-economic status of a large segment of society, in order to achieve a of the desired spatial and social justice.

The study reached a fundamental conclusion that the social and solidarity economy plays an important role in the activation of an economic system with a social character that is sustainable and more respectful of people, the environment and the land, through collective initiatives based on respect, solidarity and responsibility among its members to serve the general interest through a participatory and democratic approach.

Key words: social and solidarity economy, sustainable development, capitalist system, associations.

مقدمة:

يتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوجود مؤسسات غير ربحية تقدم الخدمات والسلع للمجتمعات المحلية، وتعزز مشاركة المجتمع في صنع القرار الاقتصادي، وتوفر فرص العمل والتدريب، وتحسن نوعية الحياة للفئات الأكثر هشاشة داخل المجتمع، حيث يعتمد على التمويل العام أو الخاص، والذي يستخدم لتقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات غير الهادفة للربح ولتعزيز الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحقق أهدافا اجتماعية وبيئية.

يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بديلا للأنظمة الاقتصادية التقليدية، ويستخدم في العديد من الدول حول العالم، حيث أصبح يحظى بدعم قوي من المنظمات الدولية والحكومات والمجتمعات المحلية، وهو نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، حيث يركز هذا النموذج على

المبادئ الاقتصادية التي تعزز المشاركة الفاعلة للأفراد والمجتمعات في عملية صنع القرار وتوزيع الثروة.

يتسم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتوجيه أهدافه نحو تحسين جودة الحياة والرفاهية للجميع، وليس فقط تحقيق الربح الاقتصادي، وذلك من خلال خلق فرص الشغل عادلة ومستدامة، وتعزيز المساواة وتقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. وعندما يكون للناس فرص متساوية للمشاركة في الاقتصاد والحصول على الفرص الاقتصادية، يتحقق التضامن الاجتماعي.

من هذا المنطلق يجب التأكيد على أهمية موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لأن أي تقدم للمجتمعات ينبنى على أساس مشاركة جميع فئات المجتمع في التنمية المستدامة وتحقيق العدالة المجالية مع مراعاة البيئة المحلية. سنحاول من خلال هذا الموضوع معالجة إشكالية مفادها:

ما هي أسس وأهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟

أي دور للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة؟

من هنا جاءت هذه الصفحات لتعرض ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأهم أسسه ومركزاته وأهدافه، وأخيرا إبراز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة. وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي.

أولاً: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (المفاهيم الأساسية)

لم يكن لمصطلح الاقتصاد الاجتماعي مفهوم مستقل قبل عام 1830، ولم تكن له دلالات تختلف كثيراً عن مصطلح "الاقتصاد السياسي" الذي يعني دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع، إلا أنه بعد قيام رواد الاقتصاد الاجتماعي بنشر بحوثهم منذ 1830 وحتى نهاية القرن التاسع عشر، ومع تطور أوضاع الطبقة العاملة كميًا وتنظيميًا بدأ مفهوم الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني يتناول أبعاداً جديدة ذات دلالات معنوية مستقلة تشير إلى قدرة تأثير الأفراد في المجتمع وأنشطته الاقتصادية من خلال

ما يقومون به من مبادرات تستهدف التوزيع العادل للثروة، لذلك نجد أن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني يتسم بالغموض بعض الشيء، لأنه يجمع في سياق واحد بين مفهومين واسعين هما الاقتصاد والاجتماع، الأمر الذي يفسر تنوع المفاهيم التي قدمت حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ماجد أبو النجا الشرقاوي، 2020، ص 13).

وقد تعددت وتنوعت هذه المفاهيم بحسب اختلاف الوجهة التي يتم التركيز عليها.

1. ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1.1. مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يظهر الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني كالاقتصاد إقليمي يسعى لتنمية الأنشطة التي تتسم بخاصية القرب (Proximité) والتي تستجيب لحاجيات شريحة محددة من المواطنين وتسمح بخلق مناصب عمل على المستوى المحلي. وفي ظل فشل الايديولوجية الاشتراكية في المعسكر الشرقي وتراجع نموذج الدولة

الاجتماعية في المعسكر الغربي، والرغبة الجامحة في التغيير الاجتماعي كظاهرة حاضرة ومتواجدة في المجتمعات، أدت إلى بروز أشكال تنظيمية اجتماعية والتي تضمن في نفس الوقت التضامن وحرية الأفراد. وتظهر هذه المنظمات كموجه للإبداع الاجتماعي وفي نفس الوقت تشابهه مع الإبداع الاقتصادي ككل متكامل يخدم أهداف التنمية الشاملة.

ويرتبط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بثقافة التشغيل الذاتي والمقاولة الفردية كرد تجاه أزمة التشغيل في الاقتصادات الرأسمالية. كم يدرج في صلب العملية الاقتصادية من خلال مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة. ويركز على إرساء ثقافة مغايرة لما هو مألوف في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، وذلك من خلال تفعيل أشكال إنتاجية جديدة ذات طابع اجتماعي قائمة على التعاون والتضامن. ومن حيث محتوى المصطلح يمكن أن نميز بين الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني:

فالاقتصاد الاجتماعي:

لفظ قديم قائم على ثلاث مرجعيات: الممارسة التعاونية والطرح الأكاديمي والإطار القانوني، وهذا يعني إيجاد معادلة تربط بين العنصر الاجتماعي والعنصر الاقتصادي من خلال هيئات وسيطية تملأ الفراغ الموجود بين السوق والدولة بمؤسساتها، كذلك يعبر عنه بالقطاع الثالث والذي يعني مجموعة من الأنشطة التي لا تخضع للمنطق الرأسمالي ولا لمنطق الدول بإدارتها العمومية، والمتمثلة في أشكال تنظيمية خاصة به تتمثل في التعاونيات والتعاضديات والجمعيات قائمة على مبادئ إدارة ديمقراطية وبأهداف غير ربحية.

أما الاقتصاد التضامني:

فهو مصطلح حديث ظهر في فرنسا (في الثمانينات من القرن الماضي) والذي يعني تجمع مختلف المبادرات وجمعيات القروض بدون فوائد للعاطلين عن العمل بغية إنشاء مقاولات خاصة بهم، كذلك منظمات التبادل المحلي، وهو عبارة عن

امتداد لمحتوى الاقتصاد الاجتماعي في مسعى يهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد بشكل أفضل وتبني طرق إنتاج جديدة وإيجاد بدائل اقتصادية أكثر فعالية من خلال التضامن والتجارة العادلة، والتقليل من التفاوتات الاجتماعية.

كما يشير أيضا إلى المؤسسات التعاونية والجماعية غير الربحية والقائمة على ديمقراطية الإدارة والتنظيم والتي تبنى على أساس سيادة الشعب وليس رأس المال وتبني فلسفة التمكين والمساواة (مريم، 2016، ص11).

يتخذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تسميات مختلفة باختلاف الثقافات والبلد فنجد مثلا:

المنظمات غير الهادفة للربح في أمريكا، والقطاع التطوعي في المملكة المتحدة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حوض المتوسط والاقتصاد الشعبي واقتصاد التنمية المحلية في أمريكا الجنوبية، وأحيانا أخرى نتحدث عن قطاع مرافق للقطاعين العام والخاص.

لذلك لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيد العالمي، إذ أنّ التعريفات الأكثر شيوعا هي تلك الناتجة عن صياغة تاريخية، إلا أنّ هناك مقارنة أولى تعتبر أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتحدد بكل بساطة عن طريق الأنشطة الخاصة التي ينطوي عليها من حيث الإنتاج، التعاضد، الصحة والتعليم أي الإدماج المهني ومقاربة ثانية تجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مقتصرًا على نوع معين من المقاولات أو المنظمات مثل التعاونيات والتعاضديات والجمعيات ومع ذلك فإنّ هناك اتفاقا عاما على الصعيد الدولي من أجل اعتبار أنّ مبادئه التأسيسية تختلف بشكل كبير على الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي.

وتوجد في صلب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فكرة الفعل الاقتصادي المبني على قيم وغايات تجعل من التنمية البشرية هدفا قبل أي اعتبار يتعلق بالربح،

وبالتالي فإنّ التركيز هنا يكون على نوع من المقابلة التي تنشر مبادئ تثن العمل الاجتماعي ولاسيما الأخلاق قبل أي عنصر اقتصادي صرف. يختلف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باختلاف الدول، لكن هناك اتفاق عام على الصعيد الدولي حول بعض القيم التي تؤطر مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبناء على ذلك يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي لهذا الاقتصاد:

يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلّة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حراً، كما ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تتركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدججة من الناحية الاقتصادية وإنتاجها سلعا وخدمات تتركز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء (خزاز، 2022/2021، ص 16).

2.1. أسس ومرتكزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يرتكز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تحقيق التوازن بين الأبعاد السوسيو اقتصادية، كما يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية والتنمية المستدامة وتعزيز التضامن بين الأفراد والمجتمعات. وفيما يلي أسس ومرتكزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

التركيز على الإنسان:

يرتكز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على احترام كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته الأساسية حيث يُنظر إلى الأفراد على أنهم لهم حقوق وعليهم التزامات، مما يعزز مشاركتهم الفعالة في صنع القرار الاقتصادي.

التعاون والتعاقد:

يعتمد هذا النموذج على التعاون والاتحاد والتعاقد بين الأفراد والمجتمعات حيث يشجع على تكوين التعاونيات والجمعيات والشراكات التي تعمل على تحقيق الفائدة المشتركة وتعزيز التضامن الاجتماعي.

التنمية المستدامة:

ينبغي على تشجيع استخدام الموارد الطبيعية بطرق عقلانية ومستدامة تعزيز الحفاظ على البيئة، كما يقوم بتلبية حاجيات الحاضر دون إلحاق الضرر بحق الأجيال المقبلة في الاستفادة من هذه الموارد.

العدالة الاجتماعية:

يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التخفيف من حدة الفوارق بين أفراد المجتمع وكذلك توفير فرص متساوية للجميع، من خلال الحد من التمييز والظلم الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز المساواة والتنمية الشاملة.

الملكية المشتركة والديمقراطية الاقتصادية:

يشجع على الملكية المشتركة للموارد وتوزيع الثروة بطريقة ديمقراطية وعادلة، كما يسعى إلى تشجيع المشاركة الفعالة للأفراد والمجتمعات في إدارة الثروة واتخاذ القرارات المناسبة.

الاقتصاد المبني على المبادئ والتوجه الأخلاقي:

يعتمد على قيم أخلاقية مثل العدل والمساواة والاحترام والمسؤولية، إضافة إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتشمل: الاهتمام بالبيئة، والحفاظ على الحقوق الاجتماعية، والمحافظة على الموروث الثقافي والتاريخي.

كما يهدف إلى تعزيز التفاعل الإيجابي بين الأفراد والمجتمعات وبناء نظام اقتصادي أكثر تلاحماً وتوازناً، حيث يتم تحقيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات والممارسات مثل التعاونيات، والشركات الاجتماعية، والمؤسسات المالية المتعاضدة، والتجارة العادلة، والاستثمار الاجتماعي.

تكمن قوة هذا النموذج في قدرته على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل.

3.1. خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

مع اتساع الهوة بين امكانيات الدولة والنمو السكاني واتساع تطلعات الشعوب الاقتصادية والاجتماعية، برزت أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيماته المختلفة لسد هذه الفجوة خاصة أنها تتمدد وتتسع لسد كل تلك الثغرات على اختلافاتها المتباينة.

الفعل التضامني الاقتصادي الاجتماعي الذي نعنيه هنا يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد أو المؤسسات أو الدولة وأي تعاون ثنائي بينهما في السعي لتقليص الفوارق مهما كانت وترسيخ التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو بغير ذلك، ومن خصائصه أن تتعاون كل الوحدات المشكلة للمجتمع على تلبية احتياجات مجتمعها من دون أن ترمي من خلال ذلك إلى الربح الفردي كهدف رئيسي (خزاز، 2022/2021، ص 19)

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا اقتصاديا يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في النموذج الاقتصادي. وتمثل خصائص هذا الاقتصاد فيما يلي:

الشكل رقم 1: يوضح خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف

2. أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية



التراية

يهدف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وتمحور أهدافه حول تحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع، وتعزيز المشاركة الديمقراطية والتماسك الاجتماعي، وتحقيق العدالة والمساواة. سنحاول من خلال هذه الفقرة التطرق إلى أهم أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسب الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للحقل.

1.2. الأهداف الاجتماعية

تتلخص أهم الأهداف الاجتماعية لتنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في كونها تسعى من خلال أنشطتها وعملها إلى تنمية الإنسان اجتماعيا حيث يعتبر المجتمع هو الوسط الاجتماعي الذي تنصهر فيه تلك الجهود، وفي هذا المجال تركز جهود الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على ما يلي:

تعزيز التوازن بين الاقتصاد والمجتمع:

يعتبر تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين جودة الحياة للأفراد جزءا أساسيا من هذا النموذج الاقتصادي حيث يهدف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وخلق نوع من التوازن بينهما.

تحقيق العدالة والمساواة:

يعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تحقيق العدالة والمساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية. يسعى إلى تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص متساوية للجميع، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية.

تعزيز المشاركة الديمقراطية:

يسعى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز مشاركة الأفراد في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياتهم كما يشجع هذا النموذج الاقتصادي على تطوير آليات التشاور والديمقراطية الاقتصادية، ويسعى إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة الفعالة في صنع القرارات.

تفعيل العدالة الاجتماعية:

يتم ذلك من خلال التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات والتضامن مع الفئات الهشة، حيث يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بديلاً يتناسب مع مبادئ العدالة الاجتماعية ويساهم في معالجة التحديات التي تواجه المسار الإنمائي وهو يشكل وسيلة تحد من الأنشطة غير المهيكلية، إذ تمكن العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى السوق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل تواكب الخصائص المحلية للمجتمع.

2.2. الأهداف الاقتصادية

فيما يخص الأهداف الاقتصادية فتتضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تساهم بشكل فعال في الناتج الوطني الداخلي، وهي تساهم في تقديم خدمات ملموسة في مجال الصحة والتعليم والبيئة وخدمة الفئات المهمشة بما في ذلك الفقراء والأطفال والنساء والعجزة وذوي الحاجيات الخاصة، ومن بين أهم الآليات المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة تعزيز الشراكة بين مؤسسات الدولة وبين تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويمكن اقتصار تلك الأهداف لمختلف مستويات التنمية التي تسعى إليها هذه التنظيمات في الآتي:

توفير فرص تشغيل:

توفر تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصا تشغيلية متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أو من خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها، ومن ثم تحد من ارتفاع نسبة البطالة بين الفئات الأكثر هشاشة خاصة الشباب، وما يصاحب ذلك من تأثيرات إيجابية من حيث زيادة طلب هذه الفئات ذات الميول الاستهلاكية المرتفعة على السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم استمرار الطلب الفعال على هذه المنتجات بما يضمن بقاءها، الأمر الذي يؤدي في المجمل إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الدخل الوطني.

توفير الخدمات الأساسية:

تدعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مختلف أصناف الفئات الهشة داخل المجتمع، عبر تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية والضرورية لتحسين جودة الحياة من بنية تحتية تهم الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء ومد قنوات الصرف الصحي، وإنشاء المؤسسات الصحية وتوفير أكبر قدر ممكن للعلاج، وتقديم المنح الدراسية للطلاب المعوزين والدعم المادي والمعنوي للفئات الأكثر احتياجا، مما يساهم في التخفيف من إنفاق الدولة على هذا الجانب ويسمح بتوجيه المبالغ التي تم توفيرها إلى المرافق والمناطق الأكثر أهمية.

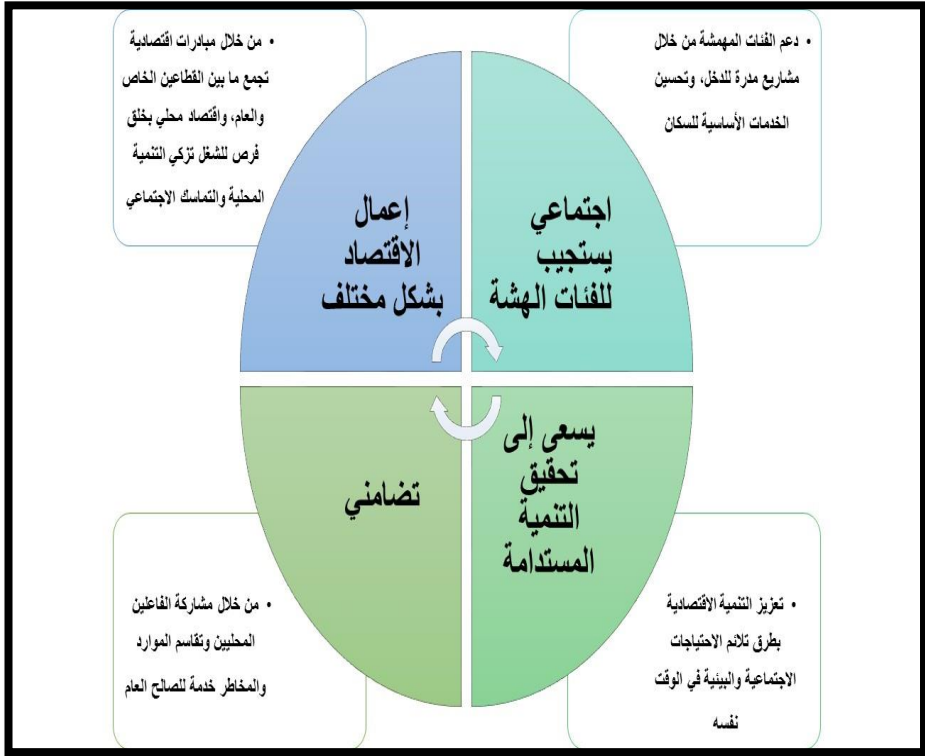
دعم التنمية المستدامة:

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتعزيز التنمية المستدامة. يركز على تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة، ويهدف إلى توفير فرص تنمية مستدامة دون المساس بالبيئة والموارد الطبيعية. هذه هي بعض الأهداف الرئيسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث يهدف هذا النموذج الاقتصادي إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع وتحسين حياة الأفراد وتعزيز التضامن والعدالة الاجتماعية.

الشكل التالي يلخص الدور الحيوي الذي تقوم به تنظيمات الاقتصاد

الاجتماعي والتضامني:

الشكل رقم 2: يوضح الدور الحيوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني



المصدر: من إعداد الباحث بتصرف

انطلاقاً مما سبق، يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجاً اقتصادياً بديلاً يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة. يعتمد على قيم العدالة والتضامن والمشاركة لتعزيز رفاهية الأفراد وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات.

ثانيا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك للتنمية المستدامة

يشير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى نموذج اقتصادي يروم إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير فرص اقتصادية للجميع وتعزيز المساواة الاجتماعية والبيئية. يعتبر هذا النموذج بديلاً للنماذج الاقتصادية التقليدية التي تركز بشكل أساسي على الربح والنمو الاقتصادي.

1. الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1.1. التعاونيات

تعرف منظمة ICA (الجمعية الدولية للتعاونيات) التعاونيات بأنها: "جميعيات مستقلة تتكون من أشخاص متحدين بطريقة طوعية لمقابلة احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال الملكية الجماعية والإدارة الديمقراطية". فنشأت التعاونيات خصيصاً من أجل محاربة الاستغلال الرأسمالي وتخفيف الفوارق الاجتماعية وتحسين الظروف الاجتماعية.

وصفت الجمعية الدولية ICA ، عام 1995 مبادئ وقيم التعاونيات كالتالي: "العضوية الطوعية والمفتوحة، ديمقراطية الإدارة بين الأعضاء، المشاركة الاقتصادية للأعضاء، التدريب ونشر المعرفة للأعضاء، التعاون ما بين التعاونيات، الاهتمام بالمجتمع المحلي".

-الأثر الاقتصادي/ التنموي للتعاونيات:

تتميز التعاونيات بأنها تحدث تناغماً سلساً بين دوافع متباينة، فتؤلف بين دوافع الملكية ودوافع التحكم الإداري ودوافع الانتفاع الاستهلاكي تحت مظلة تعاونية واحدة، وهذا هو مصدر قوتها التنموية المستدامة. فتهدف ICA ، إلى خلق شبكة عالمية للتعاونيات يتم من خلالها تبادل الخبرات، المعلومات، الأبحاث، التقارير، أدلة العمل، وعقد المؤتمرات، وإصدار الدورات والندوات، مثل نشرة

ICA News، أو دورية Review International Cooperation. والتي يشكل عدد أعضائها اليوم حوالي مليون عضوا في شتى المجالات الزراعية، المصرفية، الطاقة، التأمين، السياحة، الإسكان البناء، تجارة التجزئة، صيد الأسماك... ورغم العقبات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الحركة التعاونية كأساس للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لكنها تبقى أهم دعائم التنمية المستدامة في العالم من حيث تخفيف الفوارق الاجتماعية، ونشر قيم الإنسانية العليا، وترقية روح المشاركة الديمقراطية لتلبية الحاجات الإنسانية والمجتمعية المحلية. (كحال، 2020، ص138)

2.1. التعاضديات

تعتبر المؤسسات التعاضدية أحد أصناف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التي رأت النور في القرن التاسع عشر في فرنسا في سياق ظهور حركة فكرية وسياسية تدعو إلى تنظيم المجتمع لنفسه بشكل إرادي وتديره لقضاياها الاجتماعية اعتماد على الذات وقطعا مع أشكال العون والتصدق السائدة، وتأسيسا عليه، يعتبر إحداث، هذه المؤسسات تنزيلا للمبادئ التعاضدية الحاملة للمثل الفلسفية والإنسانية التي دافع عنها المفكرون من أمثال "سان سيمون" Saint Simon و"برودان" Proudhon و"فورييه" Fourier بهدف الحد من ثار هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي من جهة، وابتكار أشكال جديدة للتضامن والتكافل تتجاوز أشكال التضامن التقليدي، القائم على علاقات الدم والقربة أو الدوافع الدينية من جهة ثانية.

انصب مجال اهتمام هذه المؤسسات في بداية التجربة أساسا على الجانب الصحي للمنخرطين وأفراد أسرهم، قبل أن يتطور ليشمل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية من فلاحية وصناعة وخدمات، من خلال عمليات التأمين والتمويل.

وقد ارتبط ظهور المؤسسات التعااضدية في المغرب بنظام الحماية الفرنسية وتحديدًا في سياق توفير تغطية صحية للمعمرين مماثلة لما كان معمولًا به في "المتربول" وقتئذ من جهة، وإحداث، تعااضديات للتأمين تمكن المؤمنين من الاستفادة من هذه الخدمة، ولكن بتكلفة تقل بكثير عن تعريفات شركات التأمين ذات الطابع التجاري من جهة أخرى.

وبعد استرجاع المغرب لسيادته تبنت، سلطاته الفكرة التعااضدية من خلال تشجيع إحداث، تعااضديات جديدة لعل أشهرها في القطاع العام والشبه العام "التعااضدية العامة للتربية الوطنية" التي تم إحداثها سنة 1963 و"تعااضدية القوات المسلحة" التي تم إحداثها سنة 1976، و"تعااضدية مكتب استغلال الموانئ" التي تم إحداثها سنة 1999. (أعراب، النجاري، 2021، ص 12 و13).

3.1. الجمعيات

تعد الجمعيات تجسيدا فعليًا لغايات وأهداف الاقتصاد التضامني، بحكم التصاقها بمحوم وتطلعات النوعين الاجتماعيين، وتبدو هذه الأهمية محورية عند الاهتمام بالفئات الضعيفة اجتماعيًا (النساء)، وكذا الساكنة المهمشة في المناطق النائية، حيث تختفي العديد من مظاهر التمييز لهؤلاء المواطنين، سواء كان تأطيرا من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المستبعدين اقتصاديا واجتماعيا من طرح قضاياهم وانشغالهم.

ويعرف الظهير الشريف رقم 1.58.376 الجمعيات كما يلي: "هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم. وتجري عليها فيما يرجع لصحتها

القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والالتزامات"، وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتنشيط الثقافي والرياضي والأعمال الخيرية يأتي على رأس اهتمام الجمعيات المحلية، إلا أن إطلاق العديد من المشاريع التنموية وطنيا وجهويا قد فرض ظهور نوع من الجمعيات التعاونية أو التضامنية والتي تسعى إلى ضمان الرفاهية الاقتصادية لأعضائها، وتوزيع المنافع والأرباح المحصلة بطريقة ديمقراطية.

وتحفيز من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتعديلات القانونية التي حولت للجمعيات المغربية حق الاعتراف بالمنفعة العامة، ومكنتها من الاستفادة من المنح والتمويلات الأجنبية والصناديق الخاصة، تمكنت الجمعيات من وضع برامجها التنموية، "وبرهنت في السنوات الأخيرة، على دينامية نشيطة في التعبئة التشاركية لمختلف شرائح الساكنة النشيطة، من خلال تنويع مجالات تدخلها". وذلك من أجل تفعيل مقتضيات التنمية المحلية، وتقليص مظاهر الفقر والهشاشة بالمناطق الأكثر تأثرا، وتوفير الدعم التقني واللوجستيكي والمالي للنساء من أجل إطلاق مشاريعهن الاقتصادية والتعاونية (زكاغ بشرى، 2020، ص120).

4.1. المقاولات الاجتماعية

تعتبر المقاولات مكونا آخر ينضاف إلى مكونات الاقتصاد التضامني، وهي تستند على المبادرات الإبداعية، والأفكار الخلاقة لأعضائها، الذين يتعين عليهم، الانتقال إلى مستوى رواد الأعمال، والتركيز على ما هو محلي، وما هو ذا مردودية وعوائد اجتماعية واقتصادية تستفيد منها شرائح مجتمعية. وتنشأ المقاولات الاجتماعية عن حاجات اجتماعية محلية، تبلور لتجاوزها تصورات ومقترحات مناسبة، مستعملة الأنشطة الاقتصادية، وهي بذلك تختلف عن المقاولات التقليدية بخصائص من بينها الإبداع والتميز، والابتكار

الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي والمالي، الموجه نحو أولويات بشرية ومجتمعية غايتها إحداث أثر إيجابي في المجتمع.

وكغيرها من المفاهيم المعالجة في هذا البحث، لا يوجد إجماع حول تعريف المقولة الاجتماعية، غير أن معظم التحديدات -بما فيها تعريف وكالة دعم المبادرات السوسيو اقتصادية AVISE وتعريف المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا ESSEC وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، وتعريف المنظمة الدولية لنشر المقولة الاجتماعية ASHOKA- تصب في نفس الاتجاه وهو تحقيق المصلحة الجماعية، وضمان التكافل وتقاسم الخيرات على أوسع نطاق، ويدخل تحقيق المنفعة الاجتماعية والبيئية، وترسيخ ثقافة الحقامة والتشاركية ضمن أولويات المقولة الاجتماعية أيضا، ووفقا مارتن وسبورغ Martin Wesbourg "يهدف رواد الأعمال الاجتماعية إلى تحقيق قيمة مضافة بشكل أرباح على نطاق واسع، تستفيد منها شريحة كبيرة من المجتمع إن لم يكن المجتمع بأكمله، فريادة الأعمال الاجتماعية تساهم في معالجة مشاكل تهميش واستبعاد شرائح تفتقر إلى الوسائل اللازمة (الاقتصادية والاجتماعية) لتحقيق أهداف تنشدها، كتوليد الدخل والنمو" (بكني و صديق، 2020، ص122).

2. مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة

قد أثبتت التجارب التنموية خلال القرن الماضي بما لا يدع مجالا للشك أن التنمية المستدامة لم تتحقق من خلال النظم الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الربح المادي، والقائمة على الملكية الفردية والتنافس باعتبارهما المحرك الأساسي للنشاط

الاقتصادي وفق تحليلات النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية، لذلك فقد اتجهت الأنظار منذ بدايات القرن الواحد والعشرون الى تقديم مفهوم جديد للتنمية يراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ الموارد الطبيعية والبيئة بما يضمن حقوق الأجيال القادمة أطلق عليه " التنمية المستدامة " والتي تقوم علي ركائز ثلاث هي (الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية، الكفاءة البيئية) ويتوقف تحقيق التنمية المستدامة بالجمع المتوازن بين هذه الركائز. (القصاص، 2007، ص14و15)

يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة جوانب:

الشكل رقم3: يوضح مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية



المصدر: من إعداد الباحث بتصرف

أكدت العديد من الدراسات أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجميع مكوناته التي تتفاعل فيما بينها الخيار الأنسب لتحقيق التنمية المستدامة وذلك بتظافر وتفاعل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما بينها، وذلك يرجع إلى كون مخططات التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي لها دور فعال في تعزيز الروابط الاجتماعية وتحسين الإنتاج، وتراكم رأس المال الاجتماعي وتحفيز قدرة المجتمعات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد، والحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام يراعي البعد البيئي في مشاريعها وبرامجها التنموية.

خاتمة:

تم خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى أحد المواضيع التي بدأت تستأثر بأهمية لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وهو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تم التطرق إلى ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأهم الأسس والمرتكزات التي ينبنى عليها نجاح هذه التجربة التنموية، كما تم الإشارة إلى مدى مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة.

ترتكز العدالة الاجتماعية على التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات مع الفئات الهشة والأكثر حرمانا، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكل وسيلة فعالة لمعالجة التحديات التي تواجه تفعيل التنمية الترابية، حيث يمكن المشتغلين في القطاعات غير المهيكلية من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى السوق، وخلق مشاريع تنموية مدرة للدخل، مع التركيز على التجارة المحلية

والحفاظ على الموارد الطبيعية وتوزيعها بشكل عادل ومنصف، مع ضمان حق الأجيال المقبلة من الاستفادة من التراث والموارد المحلية، في إطار التنمية المستدامة.

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يركز على تلبية حاجيات الناس بصفة عامة وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، حيث يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستثمر التقدم الحاصل في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والنمو للجميع دون التركيز على تحقيق الأهداف الربحية كما في النماذج التقليدية.

بصفة عامة يعتبر إدماج الفئات الهشة وتمكينها من المشاركة والتفاعل داخل النسيج الاقتصادي والمجتمعي، مما يزيد من وعي الإنسان بما يدور حوله من أحداث ويزيد من فرصة اندماجه داخل المجتمع ويتيح له القدرة على ضمان مصالحه، ويؤدي في الأخير إلى ترسيخ قيم الديمقراطية واحترام البيئة من خلال التعاون والتضامن ما بين جميع فئات المجتمع، وهو ما يتيح النموذج الجديد من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

قائمة المراجع:

- راضية اسمهان خزاز، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية دراسة حالة البرازيل فرنسا - المغرب مع سبل تحقيقها في الجزائر، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، تحت إشراف الدكتور منير رحمان، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2022/2021، سطيف، الجزائر، ص16.

- زكاغ بشري، تحديات وفاق الاقتصاد التضامني بالجهة الشرقية في ظل مقارنة النوع الاجتماعي، ضمن كتاب جماعي بعنوان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات

التنمية العادلة، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث دار العرفان، حي السلام أكادير مطبعة: قرطبة، أكادير 2020، ص120 و122.

- سعيدة كحال، دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من أجل مقاربة محالية للتنمية المستدامة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، سبتمبر 2020، ص 125-143.
- الغلم مريم، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، مذكرة نبيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر (2014/2002)، الجزائر، ص11.
- ماجد أبو النجا الشرقاوي، الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة الاقتصاد المصري"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74، مصر، دجنبر 2020، ص712.
- محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد08، مصر، 2007، ص. 14. 15.